AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

قياس العلاقة التوازنية بين متغيّرات IS-LM-BP ومؤشّرات الاستقرار الاقتصادي في نيجيريا

https://doi.org/10.29124/kjeas.1549.13

م. محسن خضير عباس[1]
جامعة واسط / كُلّية الإدارة والاقتصاد

أ.د. هاشم مرزوك علي[2]
جامعة كربلاء/ كُلّية الإدارة والاقتصاد

الملخـــــــــــص

يشغل مفهوم التوازن الاقتصادي أهميّة كبيرة في معظم اقتصاديات العالم فهو المحور الذي يدور حوله نقاش الفكر الاقتصادي في مختلف المدارس الاقتصادية، فالفكر الاقتصادي في حالة تطوّر مستَمّرّ، ويعمل على تقديم نموذجاً يمكن من خلاله تحديد التوازن العام في الاقتصاد الكُلّي على الرغم من صعوبة أيْجاد العلاقات المشتركة بين الاسواق جميعها وامكانية وصفها في نموذج تطبيقي متكامل يسمح بتحديد التوازن في آن واحد، لهذا جاءت هذه الدراسة لكي توضّح امكانية تحديد التوازن الكُلّي من خلال نموذج IS-LM الذي يعمل على التوازن من خلال الدمج بين السوق السلعية IS من جهة والسوق النقدية LM من جهة أخرى، كما تَمّ إضافة نموذج BP الذي يعمل على تحقيق التوازن في القطاع الخارجي. لهذا يمكن أنّ نصل في هذه الدراسة إلى تحقيق التوازن داخلياً وخارجياً من خلال نموذج IS-LM-BP. تناولت الدراسة تأثير هذا التوازن الذي يمكن أنْ يتحقّق على بعض مؤشّرات الاستقرار الاقتصادي من خلال تحديد سعر فائدة ودخل توازنيين، الذي هو نتيجة نهائية لمجموعة علاقات اقتصادية .

Abstract

The concept of economic balance occupies great importance in most of the world's economies, as it is the axis around which the discussion of economic thought revolves in various economic schools. Economic thought is in a state of continuous development and works to provide a model through which the general balance in the overall economy can be determined despite the difficulty of finding common relationships between all... Markets and the possibility of describing them in an integrated applied model that allows determining the equilibrium at the same time. Therefore, this study came to clarify the

possibility of determining the total equilibrium through the IS-LM model, which works on equilibrium by combining the commodity market IS on the one hand and the money market LM on the other hand. The BP model was also added, which works to achieve balance in the external sector. Therefore, in this study, we can achieve balance internally and externally through the IS-LM-BP model, as the study addressed the impact of this balance that can be achieved on some indicators of economic stability. By determining an equilibrium interest rate and income, which is the final result of a set of economic relations.

المقدمـــــــــــة

يُعد التوازن الاقتصادي الحالة التي تسعى اليها جميع الدول واكدتها الدراسات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلي ، لذلك يستهدف التوازن الاقتصادي تحقيق النمو ويمنع حدوث التقلبات في الإنتاج والأسعار ويحدّ من البطالة المرتفعة للوصول الى حالة يتوازن فيها العرض الكُلّي مع الطلب الكُلّي، ويتوازن فيها الإنتاج مع الاستهلاك والادّخار مع الاستثمار والتيار النقدي مع التيار السلعي، وان شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثّل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما ان التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الاسواق السلعية والنقدية والتي يتم الربط والتنسيق بينها في اطار السياسة الاقتصادية الكلية .

وقد حاولت النماذج الاقتصادية أنْ توضّح أهميّة التوازن الكُلّي من خلال استعمالها أكثر من نموذج الا ان نموذج (IS-LM-BP) يُعتبّر من أفضل النماذج ، حاول أنْ يُوضّح التوازن في السوق السلعية والسوق النقدية وسياسات التجارة الخارية المتمثلة بميزان المدفوعات، إذْ أراد هذا النموذج أنّ يُوضّح سعر الفائدة والدخل التوازنيين على مستوى التوازن الداخلي والخارجي .

مشكلة الدراســـــــــة :- تتمثّل مشكلة الدراسة في أنّ الاقتصاد النيجيري يعاني من حالة عدم التوازن الداخلي والخارجي، وهذا ما أشّرته متغيّرات السوق السلعي والسوق النقدي فضلاً عن مشكلة التوازن الخارجي، على الرغم من إمكانية تفعيل عمل السياسات المالية والنقدية والتجارية إلاّ أنّ مشكلة عدم التوازن لا زالت قائمة .

فرضية الدراســـــــــــة :- تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ،إنّ السياسات المالية والنقدية والتجارية لم تستطع تحقيق التوازن الاقتصادي الكُلّي، وهذا أدّى إلى خلق فجوة توازنية داخلياً وخارجياً ومن ثَمّ عدم فاعلية تلك السياسات الاقتصادية في نيجيريا .

أهميّة الدراســـــــــــة :- تأتي أهميّة الدراسة من خلال تلسيط الضوء على سياسات التوازن في السوق السلعي والسوق النقدي ،وكذلك التوازن الخارجي وبيان أهمّ معوّقات هذا التوازن فضلاً عن ابراز دور التوازن الكُلّي في التأثير على مؤشّرات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد النيجيري، الذي يعاني من عدم وجود توازن داخلي وخارجي، لأعتماده الكبير على العالم الخارجي في سدّ احتياجاته المحلّية ،وكذلك ارتباط الناتج المحلّي فيه على مقدار الطلب الاجنبي للصادرات البترولية لأنّها تشكل النسبة الأكبر من الصادرات .

هدف الدراســــــــــــة :- تهدف الدراسة إلى بيان دور التوازن في السوقين السلعي والنقدي وكذلك التوازن الخارجي وتأثير ذلك على مؤشّرات الاستقرار الاقتصادي (البطالة، والتضخّم ،والناتج) من خلال مجموعة من النقاط الآتية :-

1- بيان إمكانية تحقيق التوازن في السوق السلعي والسوق النقدي من خلال العلاقة بين سعر الفائدة والدخل .
2- بيان تأثير السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكُلّي IS-LM-BP .
3- تحليل بيانات متغيّرات IS-LM-BP من خلال العلاقات الترابطية فيما بينها، وكذلك تحليل نتائج النموذج القياسي الذي تَمّ صياغته وبيان تأثير المتغيّرات المستقلّة في التأثير على المتغيّرات التابعة خلال المدّة 2000 – 2020 .
4- الوصول إلى أهمّ الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الدراسة ،التي على ضوءها يَتُمّ تقديم بعض التوصيات .

المبحث الأول :- الاطار المفاهيمي للتوازن الاقتصادي

أولاً :- مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن (Equilibrium) اصطلاحاً يمثّل تعادل القوى المتضادة التي تؤثّر في مستوى الظاهرة قيد الدراسة ، أمّا المفهوم الاقتصادي له فعلى المستوى الكُلّي هو الوضع المنِظّم والذي يَتُمّ من خلاله تنظيم النظرية الاقتصادية بأكملها، والذي يَتميّز بتلاؤم المتغيّرات الاقتصادية مع بعضها البعض، بإذْ تنعدم ردود الفعل التصحيحية ويتّخذ الاقتصاد بذلك معياراً للتوازن الاقتصادي هو المسأواة بين الادّخار والاستثمار[1].

يتّضحُ من التعريف المذكور آنفاً ومن خلال شرط التوازن أهميّة السياسات ألاقتصادية في ضرورة عودة الاقتصاد إلى وضعه التوازني لأنّ الاقتصاديين يعتقدون أنّ التوازن هو حالة استثنائية والحالة الغالبة للاقتصاد، هي وضعية عدم التوازن ويعزون سبب ذلك إلى أنّ الاقتصاد غالباً ما يكون في حالة تفاعل وحركة مستمرّة ناتجة عن نوع من عدم التوافق بين المتغيّرات الاقتصادية مما يدعو إلى ضرورة أنْ تكون هنالك ردود فعل تصحيحية قد ينتج عنها في أغلب الأحيان وصول الاقتصاد إلى حالة قريبة من التوازن .

كما تُعدّ فكرة التوازن من الأفكار القديمة، والتي تَمّ تناولها على مرّ الحقب والتطوّرات الاقتصادية، إذْ يوصف التوازن بأنّه فكرة التنظيم المركزي لقوى العرض وقوى الطلب في النشاط الاقتصادي، أو هو الحالة التي من الممكن أنْ تبقى دائماً طالما لم يكن هنالك أيْ تغيير يطرأ على الظروف المؤدّية اليها ، وصفة الثبات هذه ذات جذور للمدرسة التقليدية التي تنطلق من شروط التوازن في ظلّ الاستعمال الشامل[2] .

أيْضاً يُقصد بالتوازن الاقتصادي من وجهة نظر الميكانيكا الكلاسيكية، وهو ما تقوم فيه القوى الديناميكية المتعارضة من إلغاء بعضها البعض للوصول إلى حالة من التوازن[3] .

1- Katia Caldari , Institutional economics and concept of equilibrium , Journal of post Keynesian Economics , 2014 , p- 4 .
2- Ross, m.Starr, General Equilibrium Theory, san Diego California Cambridge university press 2011 , p 1-3 .
3 - David C. Colander , Macroeconomics , Sixth Edition , McGraw-Hill Irwin, New York , 2006 , p-103 .

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد مفهوم التوازن الاقتصادي إلاّ أنّنا قد نجدهم يتنأولونه بطرق مختلفة - نوع التوازن المطلوب ثم وسائل تحقيقهِ- ، إلاّ أنّ المتّفق عليه هو أنّ التوازن بصفة عامة يُعرف بأنّه الوضع الذي يَتَّسمُ بالاستقرار مالم تتغيّر العوامل المحدّدة له . لهذا يمكن ان يُعرف التوازن أيْضاً بوصفه الحالة الاقتصادية والمالية التي يَتُمّ فيها تعادل قوى كلية أو جزئية إذا ما توفرّت ظروف وشروط محددة بحيث أنّ عدم استمرار أحدهما أو نقصانه

أو زيادته مع ثبات المتغيّرات الأخرى يمكن أنْ يؤدّي إلى اختلال يطول أو يقصّر أجله إلى أنْ تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس اتجاه الاختلال ليعود التوازن إلى وضعهِ الطبيعي[1] .

وهنالك اختلاف بين مفهوم التوازن الاقتصادي ومفهوم الاستقرار الاقتصادي إذْ يشير الاستقرار إلى انه مجموعة الاجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع ألاقتصادي الموجود سواء اكان مثالياً أم غير مثالي ، مثل المحافظة على المستوى العام للاسعار من خلال معدّلات مقبولة من التضخّم أو الحدّ من الارتفاع في معدّلات البطالة من خلال مستويات عالية من التشغيل . وعند النظر إلى التوازن الاقتصادي من زاوية العلاقة بين الطلب والعرض فإنّ التوازن يعني تعادل قوى الطلب الكُلّي مع العرض الكُلّي ويحصل المستوى التوازني في الاقتصاد عند تلك النقطة التي يتقاطع بها العرض الكُلّي مع الطلب الكُلّي[2] .

إنّ حالة التوازن تعدّ احد الشروط الأساس لوجود النظم الطبيعية والاجتماعية وتطوّرها وفقاً للأدبيات العلمية وبشكل عام يمكن عدّها صحيحة، لكن المشكلة هي أنّ الخيال الكلاسيكي يدرك التوازن على أنّه شيء حقيقي ومستقرّ، شيء أكثر استقراراً من الحالة الأساس لتطوّر الأنظمة، وعادة ما تفهم حالة عدم التوازن على أنّها شيء سلبي ، شيء يجب القضاء عليه ، أو كتعبير عن إضعاف النظام، ثم تأتي بعد ذلك النظريات لتبيّن أنّ التوازن حالة قصيرة للنظام وشيء نسبي للغأيْة، وكُلّ الأنظمة تحاول تحقيقه لكنها لن تصل اليه، ولذلك يُنظر إلى حالة عدم التوازن كمصدر داخلي لتطوّر النظام وانشطته أو قاعدة للانظمة الجديدة[3] .

كذلك تنعكس أهميّة فكرة التوازن في الأطروحات الحديثة من خلال آلية عمل نموذج التوازن العام ، كما اشار إلى ذلك فالراس في ان السوق يمكن ان يصل إلى التوازن من دون الحاجة إلى التخطيط المركزي، أيْ من خلال التلقائية والتنظيم الذاتي ومن ثَمّ فان التوازن يَشُقّ طريقه من خلال هذه التلقائية للنظام وهي النتيجة الأساس التي ارتكزت عليها الافكار الاقتصادية الحديثة إنطلاقاً من دراسة الوحدة الاقتصادية أو ما يمكن تسميته الاقتصاد الجزئي[4] ، ولّما كان التوازن هو الحالة التي يحدث فيها التعادل بين القوى المتضادة فان الاختلال (disequilibrium) هو حالة عدم حدوث ذلك التعادل

1- Nicolas Kaldor, The Irrelevance of Equilibrium Economic, The Economic Journal, vol:82, no 328, 1972, p1 .
2- Dominick Salvatore and Eugene Adiulito , Principle of Economics ,Second Edition , The McGraw Hill Companies INC , 1996, P.55.
3- Stefan Volner , the importance of non Equilibrium in the Development of economic system (thermo dynamic approach), University Trencin , Slovak Republic , 2015 , p- 74 .
4- David H. Autor , Lecture Mote 10 , General Equilibrium in Apure Exchange Economy , NO 14 , 2010 , p- 10 .

بين القوى المتضادّة ، وبناءً على ذلك فإنّ التوازن يُوضّح حالة من التغير التي تحدث لقيم المتغيّرات الاقتصادية والقوى التي تؤثّر فيها مع إنّ هذا التغيير قد يترك الوضع التوازني دون تغيير الذي تَمّ الوصول إليهِ سابقاً[1] .

ثانياً :- اشكال التوازن الاقتصادي

1- التوازن الجزئي والتوازن الكُلّي

إنّ نظرية التوازن الجزئي تهتَمّ في دراسة التوازن على المستوى الجزئي، أيْ التوازن الخاص بالفرد أو المنشأة أو القطاع ، إذْ إنّ توازن الفرد يتحقّق عندما تتعادل مستخدماتهِ مع منتجاتهِ . أمّا توازن المنشأة يتحقّق عند التساوي بين أيْراداتها مع نفقاتها[2] ، كما يهتَمّ التوازن على المستوى الجزئي بتحليل سلوك الوحدات الاقتصادية المستهلكة والمنتجة ، بهدف تحقيق أهدافها المتمثّلة بتحقيق أقصى منفعة ممكنة، أو تعظيم الأرباح .وفي ظلّ هذا التحليل فإنّ الطلب على السلع والخدمات يشّكل النشاط الرئيس بالنسبة للوحدات المستهلكة . في حين يشكّلُ عرض السلع والخدمات النشاط الرئيس للوحدات الاقتصادية المنتجة ، وعند التقاء الكّميات المطلوبة مع الكّميات المعروضة في السوق فإنّ النتيجة تنعكس على السوق ذاته ،إمّا بالتوازن أو عدم التوازن.

أمّا التوازن الكُلّي فيعكس الحالة التي يتحقّق فيها التوازن في كُلٍّ من السوق السلعي والسوق النقدي ، أذْ يتحقّق التوازن في السوق السلعي عندا يتسأوى الطلب الكُلّي مع العرض الكُلّي (AD = AS) ،أو تساوي الاستثمار المخطّط مع الادّخار المخطّط ويمثّلُ المنحنى (IS) التوازن في القطاع الحقيقي، وأيْ نقطة على هذا المنحنى تَمّثل توليفة معيّنة من الدخل وسعر الفائدة (علاقة عكسية) تجعل سوق السلع والخدمات في توازن . أمّا السوق النقدي فيتحقّقُ التوازن فيه من خلال تساوي عرض النقود مع الطلب عليها (MS = MD)، أو من خلال عرض الأموال القابلة للإقراض مع الطلب عليها، ويمثّل المنحنى (LM) حالة التوازن في السوق النقدي، وأيْ توليفة على هذا المنحنى إنّما تَمّثل توليفة من الدخل وسعر الفائدة (علاقة طردية) ،والتي تجعل سوق النقود في حالة توازن ، وعندما يتقاطع كل من منحنى (IS) ومنحنى (LM) عند نقطة معيّنة عندها يتحقّق التوازن العام أو التوازن الكُلّي[3] .

2- التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل

يقصد بالتوازن قصير الأجل تلك الحالة التي تكون فيها التدّفقات ثابتة أيْ لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيّر على الأقل خلال المدّة الزمنية القصيرة مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً ، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفّقات ما سيؤدّي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل ، أيْ إنّ التوازن في الأمد القصير يتجاهل التغيّرات السلعية، وذلك لضآلتها نسبياً عند مقارنتها مع الحجم الكُلّي للسلع والتي يظهر تأثيرها في الامد الطويل ، أمّا التوازن الاقتصادي طويل الأجل فيشمل المدّة التي تتغيّر فيها عوامل الإنتاج الثابتة مثل الآلات والمباني ، فيتغيّر تبعاً لذلك كفأيْة الإنتاج تغيراً كبيراً ، ويأخذ هذا التوازن في الحسبان ادخال الفنون الحديثة في الإنتاج والذي يؤدي بدوره إلى تغير في التوليفات بين عوامل الإنتاج مثل

1 - Oliver Blanchard, David R. Johnson, Macroeconomics, Sixth Edition, England, 2013 , p-69 .
2 - Types or concepts of Equilibrium , Microeconomics , wiki Educator discussion group , wiki ieducator.org , Data of reading ; 3/2/2017 .
3 - Donald Broun and Felixkubler , computational Aspects of General Equilibrium theory Refutable theories of valu , use , Springer , 2008 , pp 55 – 60 .

نسبة اليد العامل ونسبة راس المال ، ويتحقّق هذا التوازن عندما يكون توزيع المواد جميعاً بحيث تكون الأيْرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في الزيادات البديلة جميعها فضلاً عن تمّكن المؤسسات من استعمال مواردها في المجالات الأقل تكلفة، أيْ يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها[1] .

و يميّز مارشال بين التوازن قصير الأجل والتوازن طويل الأجل ففي المدّة الزمنية القصيرة يبيّن أنّ المنتجين ليس لديهم الوقت الكافي لتغيير عناصر الإنتاج ، إذْ يتعين على المنتجين زيادة العرض عند زيادة الطلب باستعمال ما متوفر لديهم من العناصر الإنتاجية والتي هي تحت تصرفهم ، إذْ ان زيادة الطلب دون ان يقابلها زيادة في المعروض السلعي تؤدي بالنهاية إلى الارتفاع في المستوى العام للاسعار[2] . وللمحافظة على المستوى التوازني قصير الأجل يتطلّب ذلك ضرورة مساواة الادّخار مع الاستثمار ، في حين يتطلب الوصول إلى حالة التشغيل الكامل في الامد البعيد زيادة استثمار اليوم على ادّخار الأمس[3] .

3- التوازن الساكن والتوازن الحركي

يُقصد بالتوازن الساكن تلك الحالة التي تستقرّ عندها قيم المتغيّرات محل الدراسة ،أيْ عدم وجود قوى أو ضغوط تعمل على تغيير تلك القيم ، إلاّ أنّ هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مدّة من الزمن فقد يختلُّ التوازن في مركزه ، إنّ هذا النوع من التوازن لم يهتَمّ بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيّرات بين الأوضاع التوازنية ، كما إنّ منهجه لا يوفّر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على عكس ذلك فقد تنحرف المتغيّرات عن مسارها نحو ألتوازن الجديد ما قد يؤدي إلى نتائج خاطئة[4] ، كما يكون التوازن في حالة من السكون عندما يكون النظام الاقتصادي خالياً من التراكمات ، وتبقى معدّلات الإنتاج والاستهلاك ثابتة ومتساوية كما لا تتغيّر الأسعار والمخزون ولا صافي الادّخار[5] .

أمّا التوازن الحركي فهو يدرس تحليل العلاقات بين المتغيّرات وتطوّرها خلال الزمن وبهذا فان التوازن الحركي يكون خلاف التوازن الساكن ، إذْ يبيّن لنا شرط الحياة الاقتصادية المتحركة بطبيعتها ولهذا فهو لا يَتُمّيز بالحركة فقط وانما يَتُمّيز كذلك بادخال عنصر الزمن أيْ الزمن اللازم ليَتمكن المتغير المستقل من التأثير في المتغير التابع[6] ، والهدف من اسلوب التحليل الحركي هو بحث ومعرفة كيفية تطوّر وسير النظام الاقتصادي بالنسبة لتطوّر الزمن وكيف ان التوازن والاختلال المتحقق في مدّة معينة يمكن انْ يكون له تأثير على حالات الاقتصاد في مُدّد أخرى[7] .

---

[1] - محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وامكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلو مصرية، ط1، بدون سنة نشر، ص132 .

[2] - Neil Hart , Equilibrium and time : Marshall،s dilemma , University of Western Sydney , Macarthur Published online : 28 jul 2006 , p-290 .

[3] - فايز ابراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985 ،ص78.

[4] - مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 ، ص29 .

[5] - محمد مبارك حجير ، مصدر سابق ، ص 36 .

[6] - محمد شريف ايمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ، ج1 ، ص14 .

[7] - سهير السيد ، المدخل الى النظرية الاقتصادية ، المفهوم والتطبيق ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003، ص ص 15 .

المبحث الثاني :- التوازن الاقتصادي في المدارس الاقتصادية

1- التوازن الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية

تفترض هذه النظرية أنْ يكون الاقتصاد في حالة توظيف كامل دائماً ،وعندما يتّجه الاقتصاد إلى مستوى أقلّ من التوظيف الكامل فإنّه سيعود تلقائياً إلى الوضع التوازني، إذْ يعتقد الكلاسيكيون أنّ السلع كافّة المنتجة في الاقتصاد سيَتُمّ شراؤها تلقائياً، ومن هنا جاء قانون ساي والذي ينص على ان العرض يخلق الطلب فالأفراد في المجتمع يشاركون في انتاج السلع والخدمات للحصول على الدخل اللازم لانفاقه على السلع المنتجة من قبل المنشآت، إذْ أنّ المنشآت تقوم بدفع اجور للافراد يساوي قيمة ما انتج من السلع، وان الأفراد يحصلون على دخل يكفيهم لشراءالسلع كُلّها المنتجة في الاقتصاد[1] .

ويتّضحُ ان قانون ساي يُوضّح معالم العرض الكُلّي من خلال توازن سوق العمل (الإنتاج) وقانون فيشر الذي يُوضّح الطلب الكُلّي من خلال معادلة التبادل التي تبيّنُ توازن الدخل النقدي مع افتراضهم حيادية النقود وثبات سرعة دورانها إذْ يفترض الكلاسيكيون عدم وقوع الأفراد في الوهم النقدي، وأنّ حيادية النقود وفق المنطق الكلاسيكي قد جاءت نتيجة الفصل الكلاسيكي بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي ، كذلك لابُدّ من الاشارة إلى اليد الخفية بوصفها من مرتكزات التوازن الكلاسيكي والتي تعدّ بوصلة التوازن الاقتصادي والتي تتَمَثل بآليات المبادرة والمنافسة التامة والابتكار في القطاع الخاص بتوجيه الموارد الاقتصادية بما يحقق الارتفاع في معدل الناتج[2] .

كما إنّ افتراض الكلاسيك بأنّ للنقود وظيفة واحدة وهي للمعاملات فقط يعني أنّ الأفراد لا يحتفظون بالنقود(عاطلة) أيْ لا يوجد اكتناز لدى الكلاسيك، وأنّ النقود جميعها هي لإنجاز المعاملات أو الاستثمار كما أنّ الأسعار تتغيّر تلقائياً مع تغيّر كمية النقود وأنّ عادات دفع الاجور والدخول وكذلك الإنتاج وسرعة دوران النقود ثابتة والاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل هذا يعني أنّ التغيّر النسبي في حجم المعاملات يؤدّي إلى تغيّر في حجم الموارد[3] .

وحسب فروض النظرية الكلاسيكية فإنّ آلية السوق تضمن تحقيق التوازن بين الطلب الكُلّي والعرض الكُلّي وبما يحقق الكفاءة الاقتصادية، ولمّا كان الناتج هو دالّة بالاستخدام أيْ إنّ الناتج الحقيقي يتغير مع تغير الاستعمال وبنفس الاتجاه فان الضمان ان يكون الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل هو تساوي الناتج الكُلّي مع الطلب الكُلّي وإذا كان العرض الكُلّي عند مستوى الاستعمال الكامل ، كونه يتحدّد بالطاقة الإنتاجية من راس المال والحالة التقنية وهذه العوامل تُعد ثابتة في الامد القصير، فإنّ الطلب الكُلّي متحقّقُ عبر ما تطرحه النظرية الكلاسيكية من افكار اقتصادية لذا فان العرض الكُلّي هو محور الاهتمام عند الكلاسيك[4] .

---

[1] - مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004، ص209 .

[2]- Pual M Romer & David R. handerson, the Economic Growth, from the Concise Encyclopedia of Economic, library fund, 2007, p-17 .

[3]- G Ackley, Macroeconomic Theory, 7th printing, mocmillan company, 1975, p-369.

[4]- J. Brad Ford Delong, & Martha L. Olney, Macroeconomics, New York, McGraw – Hill lrwin, 2006, pp-193-194.

2- التوازن الاقتصادي في المدرسة الكينزية

ادّى حدوث الكساد العالمي في الثلاثينات من هذا القرن إلى زعزعة الثقة في النظرية الكلاسيكية وبالسياسات الاقتصادية التي بنيت على أساسها لانّها عَدَّتْ مشكلة البطالة ظاهرة مؤقتّة، وأنّ اقتصاد السوق الحر قادر على معالجة هذه المشكلة بشكل تلقائي، بعكس ما كان الاقتصاد العالمي يَمرُّ به من ارتفاع معدّلات البطالة إلى أكثر من 25 بالمائة وانخفاض الإنتاج والدخل لعدة سنوات وما رافق ذلك من نتائج اجتماعية سلبية تركت تاثيراتها على المجتمعات الأوروبية والامريكية وأنذرتْ بانهيار الاقتصاد الرأسمالي[1].

لقد أدّتْ محاولات التخلّص من الكساد والبطالة إلى ظهور النظرية الكينزية التي اعمّدت ادوات تحليلية مختلفة تماما عما اعتَمّدته النظرية الكلاسيكية، إذْ اهتَمّ كينز في تحقيق التوازن في الامد القصير وهذه الرؤية تجد المبرر المنطقي لها لأنّه ركَّزَ على علاج التقلّبات الاقتصادية ولاسيمّا حالة الكساد، كما أكّد على عجز السياسات والاساليب التي افترض الكلاسيك دائماً قدرتها على العودة إلى حالة التوازن الاقتصادي، فاليد الخفية والتلقائية لم تكن حاضرة عند الأزمة الاقتصادية واستبدلها كينز بتدخل الدولة، وهذا الأمر يُعد تحوّلاً في المنهجية الاقتصادية بوجه عام من خلال استعماله ادوات اقتصادية جديدة إذْ لم ينكر حتَمّية التوازن انما انكر حتَمّية التشغيل الكامل، وعدّ البطالة اجبارية والقضاء عليها يقع خارج اطار حركة الاجور كما يرى أنّ تخفيض الاجور من شأنه ان يعمل على تخفيض الطلب الكُلّي ما يعني انخفاض الاستثمار وزيادة البطالة، إنّ ما توصّل إليهِ كينز هو أنّ الاقتصاد الراسمالي وهو في حالة الكساد والبطالة يعجز أنّ يولّد من نفسهِ تلقائياً سبل انتعاشهِ، وللخروج من هذه الازمة ادخل كينز مبدأ الطلب الفعال والذي يَعدّ من أهمّ اسهامات النظرية الكينزية في النظرية الاقتصادية اذ يتحدّد الاستعمال من خلال مستوى الناتج وفي أيّة لحظة زمنية فإنّ مستوى الناتج والاستعمال والدخل يتحدّد من خلال حجم الطلب الفعال[2] .

وفقاً لنظرية كينز، كان ارتفاع معدّلات البطالة في بريطانيا والولايات المتحدة (وكذلك بعض البلدان الصناعية الأخرى) نتيجة لنقص الطلب الكُلّي، إذْ كان الطلب الكُلّي منخفضاً للغأيْة بسبب عدم كفأيْة الطلب على الاستثمار، وقد قدّمتْ النظرية الكينزية الأساس للسياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة من خلال تحفيز الطلب الكُلّي في أوقات الكساد، كما فَضَّلَ كينز تدابير السياسة المالية ولاسيّما الانفاق الحكومي على مشاريع الأشغال العامّة لتحفيز الطلب الكُلّي بشكل أكثر عمومية وأيْضاً تدعو النظرية الكينزية إلى استعمال السياسات النقدية والمالية لتنظيم الطلب الكُلّي[3] .

3- التوازن الاقتصادي في المدرسة النقودية

على الرغم من الافكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة الكساد العظيم، والتي حدثت عام 1929 التي عجزت النظرية الكلاسيكية عن أيْجاد الحلول اللازمة لها، إلاّ أنّ هذا لم يستمّر طويلاً إذْ ظهرت في بدأيْة السبعينات أزمة جديدة والتي لم يسبق إنْ ظهرت مثيلتها في تاريخ الراسمالية وهي ظاهرة الركود التضخّمي فلأول مرة تتعايش ظاهرة

[1] - نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكلي (مبادئ وتطبيقات) ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006، ص144.

[2]- R .K Aggrawal, Introductory Economic Theory, Delhi, shree mahavir Book, 1995, p- 326 .

[3]- Richard T. Froyen , Macroeconomics Theories and Policies, tenth edition, England, 2013, p 83.

البطالة مع التضخّم، ما يعني ارتفاع الأسعار مع وجود البطالة، ومن ثَمّ عدم جدوى منحنى فيلبس (الذي كان يدعم التحليل الكينزي) أيّ عجزت النظرية الكينزية عن إيجاد الحل اللازم لها، لهذا شهدت تلك المدّة عودة جديدة إلى النظرية الكلاسيكية ولكن باسلوب جديد يحتوي على بعض التعديلات ومن أهمّها هو إمكانية حصول استخدام غير كامل في الامد القصير وتمثلت هذه العودة بنظرية فريدمان (النظرية النقدية) كما أكّدتْ على أهميّة النقود في تحديد المستوى التوازني للناتج المحلّي والأسعار، ويعارضون تدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادي لايمانهم بعدم فعالية تدخل الدولة وأنّ القطاع الخاص يميل إلى الاستقرار تلقائياً اذا ما تَمّ ربط الاقتصاد بمعدل ثابت لنموّ كمّية النقود تتناسب مع معدل النمو في الاقتصاد للاجل الطويل[1]، وقد توصّل النقوديون إلى ذلك بناءً على عدة فروض وهي[2] :-

1- يعتقد النقديون ان الاقتصاد مستقر اساساً، وان عدم الاستقرار يكون نتيجة للتدخل الحكومي .
2- قد تكون النقود هي السبب في التضخّم في الأجل الطويل، ولكن يمكن ان يكون لها تأثير كبير على المتغيّرات الاقتصادية في الأجل القصير .
3- التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي تكون نتيجة لاخطاء في السياسة النقدية وليس نتيجة لحدوث التقلبات في الطلب الخاص .
4- السياسة المالية لا تمارس تأثيرات ايجابية على مستوى النشاط الاقتصادي الا اذا كانت مصحوبة بتغيرات نقدية[3] .

وحسب مفهوم النظرية النقودية فيما يخص التأثيرات النقدية يرى النقديون ان الزيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب الكُلّي وفي الفترة القصيرة لأنّ أيّة زيادة في المعروض النقدي ستسبّب زيادة في الناتج والأسعار، أمّا في الفترة الطويلة فان زيادة عرض النقود – تؤدي بشكل رئيسي – إلى زيادة المستوى العام للاسعار ويعتقد فريدمان ان معدل النمو طويل الأجل قد يتحدد بالعوامل الحقيقية مثل الادّخار وهيكل الصناعة ومن ثم فان الزيادة السريعة في عرض النقود في الأجل الطويل تتسبّب في ارتفاع معدل التضخّم وليس ارتفاع في مستوى الناتج[4] .

المبحث الثالث :- قياس العراقة بين متغيّرات IS-LM-BP ومؤشّرات الاستقرار في نيجيريا

<u>نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger)</u> :-

أظهرت النتائج الخاصّة باختبار (ADF) لمتغيّرات الدراسة في نيجيريا أنّ متغيّرات السلسة الزمنية غير مستقرّة بمستوياتها وأنّها مستقرّة عند الفرق الأول ، وهذا يعني انها متكاملة من الدرجة الأولى ، سواء للمتغيّرات التابعة $(GDP,IN,UN) \approx I(1)$ ، أم المستقلة $(NB , S , CA , M2 , I , R) \approx I(1)$ ، وعندها يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger) ذي الخطوتين ، الذي يقوم بتقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيّرات ، وكالآتي :-

---

[1] - مدحت القريشي ، تطور الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 291 .
[2] - سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكلي (نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة) ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1994 ، ص752 .
[3]- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009, p 737 .
[4] - مايكل ابدجمان ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1999، ص 333 .

1- الخطوة الأولى

تتضمن هذه المرحلة تقدير انحدار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيّرات موضوع البحث بطريقة (OLS) في مصر ونيجيريا ، و كما في المعادلات للنماذج الآتية :

أ- النموذج الأول

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(1)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(2)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(3)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(4)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \quad -----(5)$$

$$GDP_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \quad -----(6)$$

ب- النموذج الثاني

$$IN_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(7)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(8)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(9)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(10)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \quad -----(11)$$

$$IN_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \quad -----(12)$$

ج- النموذج الثالث

$$UN_t = \alpha + \beta_1 I_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(13)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 S_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(14)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 M2_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(15)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 NB_{1t} + \varepsilon_{1t} \quad -----(16)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 CA_t + \varepsilon_{2t} \quad -----(17)$$

$$UN_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{3t} \quad -----(18)$$

إذْ أنّ :- ε :- حد الخطأ المراد اختبار استقراريته للمعادلات المذكورة آنفاً .

وبعد تقدير المعادلات **المذكورة آنفاً** بطريقة (OLS) ، تَمّ اختبار استقرار حدّ الخطأ لكُلّ معادلة بطريقة (ADF) ونتائج الجدول الآتي يُوضّح ذلك :

الجدول (1)

نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في نيجيريا

اختبار (ADF)	
test-critical	**t-statistic**
-1.960171	**-2.002056**
-1.960171	**-3.694493**
-1.960171	**-3.186013**
-1.960171	**-2.868776**
-1.960171	**-2.431674**
-1.960171	**-1.182621**
-1.960171	**-3.355114**
-1.960171	**-3.351457**
-1.960171	**-3.346906**
-1.960171	**-3.394368**

-1.960171	**-3.356896**
-1.960171	**-4.685564**
-1.960171	**-3.018494**
-1.960171	**-1.812433**
-1.960171	**-1.849845**
-1.960171	**-2.204055**
-1.960171	**-2.875656**
-1.960171	**-3.602383**

المصدر :- نتائج البرنامج الإحصائي .

دلّتْ النتائج الموضّحة في الجدول (1) إلى نتائج متباينة ، فبالنسبة للمعادلات المقدرة في النموذج الأول والمتضمنة علاقة المتغيّرات المستقلة (I , S , M2 , NB , CA , R) مع الناتج المحلّي الإجمالي ، بيّنتْ النتائج استقرارية حدّ الخطأ في المعادلات (1-5) في حين لم يستقر في المعادلة (6) ، ما يعني احتمال عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الفائدة و الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا .

أمّا بالنسبة للمعادلات المقدّرة في النموذج الثاني والتي تتضمّن العلاقة بين المتغيّرات المستقلة (I , S , M2 , NB , CA , R) والتضخّم (IN) ، فتشير النتائج الموضّحة في الجدول السابق إلى استقرارية حد الخطأ المقدر وذلك لان قيمة (T) المحتسبة اكبر من قيمة (T) الجدولية للمعادلات جميعها، ما يدلّ على إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيّرات المقدّرة في المعادلات (7-12) .

أمّا النموذج الثالث والذي يتضّمن العلاقة بين المتغيّرات المستقلة (I , S , M2 , NB , CA , R) والبطالة UN فتشير النتائج الموضّحة إلى استقراريةّ الخطأ في المعادلات (1,4,5,6) ومن ثَمّ هذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة وكل من الاستثمار وصافي الموازنة والحساب الجاري وسعر الفائدة، أمّا المعادلتين (2,3) فتشير النتائج إلى عدم استقرارية حد الخطأ لأنّ القيم المحتسبة اقل من الجدولية وهذا يُفسر بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة وكل من الادّخار وعرض النقود في نيجيريا .

ب- <u>الخطوة الثانية</u>

تتضّمنْ هذه الخطوة التحقّق من العلاقة طويلة الأجل بين المتغيّرات الداخلة في النموذج من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ في نيجيريا ، إذْ تَمّ تقدير المعادلات الآتية :

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta I_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(1)$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta S_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(2)$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta M2_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(3)$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta NB_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(4)$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta CA_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(5)$$

$$\Delta GDP_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta GDP_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta R_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(6)$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta I_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(7)$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta S_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(8)$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta M2_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(9)$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta NB_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(10)$$

$$\Delta IN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta CA_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(11)$$

$$\Delta IN = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta IN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta R_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(12)$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta I_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(13)$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta S_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(14)$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta M2_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(15)$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta NB_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(16)$$

$$\Delta UN_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta CA_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(17)$$

$$\Delta UN = \alpha_0 + \sum_{j=1}^{n} \alpha_j \Delta UN_{t-j} + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta R_{1t-i} + \rho_1 e_{t-1} + U_t \quad -----(18)$$

إذْ أنّ :- (e_{t-1}) **:- حد الخطأ المقدّر من الخطوة الأولى .**

وبعد التقدير وبالاعتماد على نتائج البرنامج الإحصائي (EVIEWS-9) الذي يتميز بحساب قيمة (tau) مباشرة لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم ،التي تنصّ عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيّرات في نيجيريا ، جاءت النتائج كما موضحة في الجدول الآتي :

الجدول (2)

نتائج اختبار (Engle – Granger) للمتغيّرات الاقتصادية

في نيجيريا للمدَّة (2000-2020)

القرار	Prob %5	tau – statistic
رفض العدم	0.0497	-3.563771
رفض العدم	0.0502	-3.018973
قبول العدم	0.0899	-3.387528
قبول العدم	0.9249	-0.865278
رفض العدم	0.0142	-4.351605
قبول العدم	0.4904	-2.102393
قبول العدم	0.8922	-1.056270
قبول العدم	0.9978	-0.520119
رفض العدم	0.0466	-3.346906
قبول العدم	0.9990	-1.785474
قبول العدم	0.8170	-1.347071
رفض العدم	0.0069	-4.685564
قبول العدم	0.7832	-1.449334
قبول العدم	0.9309	-0.822980

-0.857637	**0.9260**	**قبول العدم**
-1.022333	**0.8988**	**قبول العدم**
-3.641812	**0.0498**	**رفض العدم**
-3.602383	**0.0423**	**رفض العدم**

المصدر :- نتائج البرنامج الإحصائي .

فيما يخصّ العلاقة بين المتغيّرات التابعة والمتغيّرات المستقلّة في نيجيريا ومن خلال بيانات الجدول (2) نجد أنّ العلاقة التوازنية طويلة الأجل قد تحققّتْ بين الناتج المحلّي وكُلّ من الاستثمار والادّخار والحساب الجاري إذْ بلغت قيمة (tau) للعلاقة الأولى بين الناتج والاستثمار (3.563771-) أمّا العلاقة الثانية مع الادّخار فقد بلغت (3.018973-) ومع الحساب الجاري بلغت (4.351605-) وهذه العلاقات كانت عند مستوى معنوية اقل من (5%)، أمّا العلاقة بين الناتج المحلي وعرض النقد وصافي الموازنة وسعر الفائدة فقد دلّتْ نتائج الجدول على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل إذْ بلغت مستوى المعنوية أكبر من (5%).

أمّا العلاقة بين التضخّم والمتغيّرات المستقلة فقد أوضحت نتائج الجدول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخّم وكل من عرض النقد وسعر الفائدة إذْ بلغت قيمة (tau) (3.346906-) مع عرض النقد و(4.685564-) مع سعر الفائدة وهذا يعني معنويتهما عند مستوى (5%) أمّا علاقة التضخّم بالمتغيّرات الأخرى فقد اتضح بانه عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وتعدّ غير معنوية عند مستوى (5%) .

أمّا العلاقة بين البطالة والمتغيّرات المستقلّة في نيجيريا فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين البطالة وكل من الاستثمار والادّخار وعرض النقد وصافي الموازنة إذْ بلغت قيمة (tau) (1.449334-) للاستثمار و(0.822980-) للادخار و(0.857637-) لعرض النقد و(1.022333-) لصافي الموازنة وجميعها كانت غير معنوية عند مستوى (5%) أمّا العلاقة التوازنية طويلة الأجل فقد وُجدتْ بين البطالة وكُلُّ من الحساب الجاري وسعر الفائدة إذْ بلغت قيمة (tau) (3.641812-) للحساب الجاري و(3.602383-) لسعر الفائدة وكانتا معنويتين عند مستوى (5%) وهذا يعني رفض فرضية العدم .

الاستنتاجـــــــــات

1- كانت استقرارية المتغيّرات التابعة والمستقلة عند الفرق الأول .
2- تشير نتائج اختبار ADF إلى احتَمّالية وجود علاقة تكامل مشترك بين الناتج المحلي والمتغيّرات المستقلة باستثناء سعر الفائدة اذ تشير النتائج إلى احتَمّالية عدم وجود علاقة تكامل مشترك .
3- تشير نتائج اختبار ADF إلى احتَمّالية وجود علاقة تكامل مشترك بين التضخّم و المتغيّرات المستقلة جميعها، أمّا البطالة فتشير النتائج إلى احتَمّالية وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة وكل من الاستثمار وصافي الموازنة والحساب الجاري وسعر الفائدة واحتَمّالية عدم وجود علاقة بين البطالة وكُلٍّ من الادّخار وعرض النقد .

4- تشير نتائج اختبار Engle – Granger إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج وكل من الاستثمار والادّخار والحساب الجاري وعدم وجود علاقة مع عرض النقد وصافي الموازنة وسعر الفائدة، أمّا التضخّم فتوجد علاقة طويلة الأجل بينه وبين عرض النقد وسعر الفائدة فقط، أمّا المتغيّرات الأخرى فلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، في حين توجد علاقة توازنية طويلة الأجل للبطالة مع الحساب الجاري وسعر الفائدة فقط .

التوصيـــــــــات

1- من أجل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على الدولة ان تضع خططها بما يتلاءم مع واقع الاقتصاد النيجيري مع الاخذ بالحسبان الاختلالات التي يعاني منها في بعض القطاعات الاقتصادية .

2- يجب أنْ يكون هنالك ترابط بين السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية وتجنب التعارض في عملهم من أجل أنْ يتحقّق التوازن الداخلي والخارجي .

3- يجب أنْ يكون هنالك تنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل استبعاد تأثير مزاحمة القطاع الحكومي للقطاع الخاص، وهذا التنسيق بين السياستين هو محاولة لمعالجة مشكلتي البطالة والتضخّم ومن ثَمّ تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي .

4- من أجل تحقيق التوازن في السوق السلعي والتوازن في السوق النقدي على السياسة النقدية أنْ تعمل على تطبيق سياستها المتعلقة بسعر الفائدة التي يمكن بواسطتها تعبئة الموارد المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي .

5- ضرورة العمل على تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل الموازنة العامّة وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وهذا ما يخفف من تأثر الاقتصاد العراقي بالأزمات المالية العالمية التي تحدث .

6- ضرورة العمل على تطوير الجهاز المصرفي العراقي من أجل زيادة الادّخارات لغرض توجيهها نحو الاستثمارات وذلك من خلال رفع سعر الفائدة على المبالغ المودعة لدى المصارف والتخلّص من حالة الاكتناز لدى الأفراد .

المصـــــــــادر

1- Katia Caldari , Institutional economics and concept of equilibrium , Journal of post Keynesian Economics , 2014 .

2- Ross, m.Starr, General Equilibrium Theory, san Diego California Cambridge university press 2011 .

3- David C. Colander , Macroeconomics , Sixth Edition , McGraw-Hill Irwin, New York , 2006 .

4- Nicolas Kaldor, The Irrelevance of Equilibrium Economic, The Economic Journal, vol:82, no 328, 1972 .

5- Dominick Salvatore and Eugene Adiulito , Principle of Economics ,Second Edition , The McGraw Hill Companies INC , 1996 .

6- Stefan Volner , the importance of non Equilibrium in the Development of economic system (thermo dynamic approach), University Trencin , Slovak Republic , 2015 .

7- David H. Autor , Lecture Mote 10 , General Equilibrium in Apure Exchange Economy , NO 14 , 2010 .

8- Oliver Blanchard, David R. Johnson, Macroeconomics, Sixth Edition, England, 2013 .

9- Types or concepts of Equilibrium , Microeconomics , wiki Educator discussion group , wiki ieducator.org , Data of reading ; 3/2/2017 .

10- Donald Broun and Felixkubler , computational Aspects of General Equilibrium theory Refutable theories of valu , use , Springer , 2008 .

11- محمد مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وامكانياته للدول العربية، مكتبة الانجلو مصرية، ط1، بدون سنة نشر .

12- Neil Hart , Equilibrium and time : Marshall's dilemma , University of Western Sydney , Macarthur Published online : 28 jul 2006 .

13- فأيْز ابراهيم الحبيب ، نظريات التنمية والنمو الاقتصادي ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، 1985 .

14- مأيْكل ابدجمان ، الاقتصاد الكُلّي النظرية والسياسة ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1988 .

15- محمد شريف أيْمان ، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكُلّية (نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن) ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .

16- سهير السيد ، المدخل إلى النظرية الاقتصادية ، المفهوم والتطبيق ، أيْتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2003 .

17- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكُلّي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004 .

18- Pual M Romer & David R. handerson, the Economic Growth, from the Concise Encyclopedia of Economic, library fund, 2007.

19- G Ackley, Macroeconomic Theory, 7th printing, mocmillan company, 1975.

20- J. Brad Ford Delong, & Martha L. Olney, Macroeconomics, New York, McGraw – Hill lrwin, 2006.

21- نزار سعد الدين العيسى ، ابراهيم سليمان قطف ، الاقتصاد الكُلّي (مبادئ وتطبيقات) ، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2006 .

22- R .K Aggrawal, Introductory Economic Theory, Delhi, shree mahavir Book, 1995.

23- Richard T. Froyen , Macroeconomics Theories and Policies, tenth edition, England, 2013 .

24- مدحت القريشي ، تطوّر الفكر الاقتصادي، ط1، دار وائل للنشر ، عمان ، 2008 .

25- سامي خليل ، نظرية الاقتصاد الكُلّي (نظريات الاقتصاد الكُلّي الحديثة) ، مطابع الاهرام ، القاهرة ، 1994 .

26- Paul A. Samuelson & William D. Nordhaus, Economics, Nineteenth Edition, McGraw-Hill, 2009.

27- مأيْكل ابدجمان ، الاقتصاد الكُلّي (النظرية والسياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1999 .